الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة

محاضرات مقياس: إدارة المشاريع ومقاولاتية

إعداد وتقديم: د. طرشي حياة

موجهة لطلبة السنة ثانية ماستر علم المكتبات

الموسم الجامعي: 2023-2024

المحاضرة الثانية:

المحور الأول: الإطار النظري للفكر القتصادي

1- الفكر الإقتصادي:

1-1- مفهوم الفكر الاقتصادي: الفكر الإقتصادي هو مجموع الأفكار والخواطر التي أتى بها الإنسان من وحي أمور حياته الإقتصادية، وهو الفكر الذي يتولى الكشف عن القوانين التي تحكم الظواهر الإقتصادية ويستنبط النظريات، ويضع السياسات الإقتصادية من أجل تطبيقها وحل المشكلات الإقتصادية؛ ومن هنا فإن تاريخ الفكر الاقتصادي يتعلق بتاريخ تطور الفكر الإنساني في مجال الحياة الإقتصادية.

وتكمن **أهمية** دراسة تاريخ الفكر الإقتصادي في النقاط التالية:

التعرف على المشكلات والظواهر الإقتصادية التي واجهت الإنسان عبر مختلف العصور، وبالتالي التجهز لأي طارئ مستقبلا بأساليب منهجية علمية.

- الإستفادة من الحلول السابقة، وخاصة عندما تتشابه أوضاع الحاضر مع أوضاع الماضي مما يؤدي إستنباط آراء جديدة من شأنها دعم مسيرة التقدم في البحث العلمي.
- تطوير ذهن الباحث في تخصص علم المكتبات لفهم مختلف النظريات الإقتصادية حسب مختلف التيارات والمدارس الفكرية المتعددة ما يساعده على إستلهام أفكار علمية جديدة في التخصص.

1-2- جوانب الفكر الإقتصادي: تغطي دراسة الفكر الإقتصادي دراسة الجوانب الثلاثة التالية:

1.2.1. النظريات اللإقتصادية: تستهدف دراسة الفكر الإقتصادي الكشف عن القوانين التي تحكم الظواهر الإقتصادية المختلفة، كما تهدف إلى تحديد تأثير العوامل التي تبنيها تلك القوانين الإقتصادية على الظاهرة المعنية، أي أن النظريات الإقتصادية علم مجرد لا يصدر حكم مسبقا حول نتائج الدراسة فهي مجردة كالعلوم الطبيعية التي تحاول فهم الظاهر الطبيعية للكشف عن القوانين التي تحكمها.

2.2.1. السياسات الإقتصادية: وهي تتضمن أفض السبل التي تتبعها السلطات المشرفة على النظام الإقتصادي للوصول إلى معالجة مشاكل محددة مثل: البطالة، التضخم، الفقر، ...إلخ، لذلك فالهدف منها هو إستخدام أفضل السياسات لتحقيق الأهداف الإقتصادية.

3.2.1. النظم الإقتصادية: إن النظام الإقتصادي يعرف على أنه:" هو عبارة عن تجميع لموارد مختلفة خصصت من طرف مجموعة من الأفراد، بهدف إنشاء تبادلات وتعاونيات فيما بينهم بطريقة تمكنهم من تحقيق الإستعمال الأفضل والممكن لتلك الموارد". وفي غالب الأحيان نجد أن بعض الأفراد لهم منافع شخصية تتناقض ومنافع البعض الأخر، كما أنه داخل أي نظام إقتصادي نجد أن نشاطات أي فرد لها

نتائج أو تأثيرات على نتائج باقي الأفراد في أي المنشآة. ويمكن تصنيف النظام الإقتصادي بناءاً على هيكله أو المبادئ التي أُعتمد عليها في وضعه، ولا يكن دراسة الفكر الإقتصادي بمعزل عن النظم الإقتصادية المنتهجة والتي تعد الرأسمالية، والإشتراكية، والإقتصاد الإسلامي أكثرها رواجا حاليا.

1-3- تطور الفكر الإقتصادي عبر العصور:

ظل الفكر الاقتصادي وحتى بداية العصر الحديث مختلطاً بالفكر الديني والفلسفي والأخلاقي لأن الفكر الإنساني حول الظواهر الإجتماعية كان دائماً يتجه نحو الأفكار الغيبية، وفيما يلي سيتم عرض تطور الفكر الإقتصادي عبر المراحل التاريخية الآتية:

1.3.1. في العصور القديمة:

أيا كانت الأفكار الإقتصادية في هذه العصور فالبداية نجدها عند الإغريق والرومان، وهذا لا يعني خلو الحضارات الأقدم من بعض الأفكار الإقتصادية، فقد عرفت هذه الأخيرة إزدهار كبيراً في مجالات عدة، مما يوحي بوجود تنظيم إقتصادي وإجتماعي دقيق؛ ومن هذه الحضارات- الحضارة المصرية القديمة، والبابلية والحضارة الصينية- التي كانت تمتاز بالمركزية والزراعة المتقدمة والمنظمة وسيطرة الدولة على تنظيم الحياة الإقتصادية وخاصة تنظيم الري- في مصر والعراق- ولكن لا توجد وثائق كافية لمعرفة الفكر الإقتصادي في هذه الحضارات رغم وجود بعض الأفكار عن الملكية وتنظيمها في قانون حمورابي، غير أن هذا مختص فقط في الجانب القانوني والديني ولا يُعنى بالجانب الإقتصادي وكانت الكتابات القديمة تقتصر على بعض الأفكار الإقتصادية والدينية وتنظيم الحكم.

ولقد وردت حسب المؤرخين بعض الأفكار الإقتصادية لليهود في العهد القديم حيث كان الإقتصاد اليهودي قائماً على الحياة القبلية التي تستند إلى السيطرة الأبوية وكان النفوذ الديني والسياسي لليهود كبيراً كما كانت الأرض المظهر الوحيد للثروة والزراعة وهي النشاط الإقتصادي الرئيسي، فقامت الملكية الخاصة للأرض وأُعترف بحق الإرث للإبن الأكبر، كما أجاز القانون الموسوي إقتضاء فائدة على القروض.

أ. الفكر الإقتصادي اليوناني:

إرتبط الفكر الإقتصادي عند الإغريق بالأفكار الفلسفية والاجتماعية ومناقشة الأمور الجارية دون أن تكون له ذاتية مستقلة نفسر الواقع و نقدم نظرية متكاملة، وكان بكليته في خدمة السياسة بالمعنى الواسع للكلمة، ومن بين العديد من مفكري تلك الفترة يعتبر أفلاطون وأرسطو من أبرز الفلاسفة الذين تعرضوا للمشكلات الإقتصادية:

- **أفكار أفلاطون** (427-347 ق.م): يتمثل الإنجاز الرئيسي لأفلاطون في الوصف الذي قدمه لتقسيم العمل وأصل الدولة، حيث بحث تقسيم العمل بمناسبة الحديث عن الدولة المثالية، وهو يُرجع أساس

الدولة إلى عامل إقتصادي وينادي بضرورة تقسيم العمل في دولته المثلى، فكل شخص يجب أن يتخصص في مهنة واحدةح ويبني أفلاطون فكرته في تقسيم العمل على حجتين هما:

الأولى : إختلاف المواهب الطبيعية.

الثانية : أن التخصص يزيد الإنتاج ويحسن نوعه.

وفي تصوره لتنظيم الدولة، يقسم أفلاطون المجتمع إلى ثلاثة طبقات، تتولى كل طبقة نوعا معينا من أنواع النشاط فالطبقة الأولى هي طبقة المنتجين والطبقة الثانية هي طبقة الجنود والطبقة الثالثة هي طبقة الحكام؛ وبالنسبة لأفلاطون فإن الحكومة تكون للفلاسفة والحكماء والنبلاء والمحاربون وأن لا تكون لهم ملكية خاصة وروابط عائلية للميراث لكي تكون لها رغبة في الخدمة العامة؛ أما بقية الناس تتولى العمل في الزراعة والصناعة ويحق لهم الملكية الفردية لتشجيعهم على الإنتاج والربح. وبالنسبة لأفلاطون الرق هو عنصر دائم ولا يمكن الإستغناء عنه وأفضل العبيد عنده هم الأجانب المستولي عليهم في الحرب. كما أن أشهر ما عرف به في ميدان الفكر الإقتصادي تجنيده لفكرة الشيوعية بالنسبة لطبقة الحكام في مدينته المثالية، والنقود في رأيه وسيلة لتسهيل التبادل أو وسيط للمبادلة، ولقد قام أفلاطون باقتراح استخدام نوع من النقود له قيمة صورية و بهذا كان أول من نادى بأن تكون قيمة النقود في الإبراء و التعامل، مستقلة تماما عن قيمتها الذاتية.

- **أفكار أرسطو** (384 – 332 ق.م): **إذا** كان البحث في المشكلات الإقتصادية عند أرسطو قد وجد في أحضان الأخلاق والفلسفة والسياسة شأنه في ذلك شأن أفلاطون، **فإنه** أول من قدم ما يمكن تسميته ببذور نظرية اقتصادية؛ وهو يرى أن الدولة ظهرت نتيجة تطور تاريخي ولتحقيق غايات أكبر من إشباع الحاجات المادية؛ ودافع بشدة عن العائلة والملكية الخاصة والحق الطبيعي في الإقتناء وهي أمور تتفق وميول الإنسان وتحفزه على العمل كذلك دافع أرسطو عن الرق على أساس الإختلاف في المزايا التي تمنحها الطبيعة للأفراد.

ويرتكز التحليل الإقتصادي لأرسطو مباشرة على الحاجات وإشباعها والأموال، وأي المنتجات هي التي تحقق هذا الإشباع؟ وطرق الحصول على الأموال هي الزراعة وتربية المواشي والصيد بمختلف أنواعه واستخراج المعادن. عارض أرسطو فكرة إلغاء الملكية الخاصة ورأى أنه من الممكن التوفيق بين المصلحة العامة والخاصة وهذه الفكرة تعتبر بذرة للأفكار التي سادت بعد ذلك خصوصاً مع آدم سميث في اليد الخفية؛ حاول أرسطو تفسير بعض الظواهر الإقتصادية مثل الفرق بين قيمة الإستعمال وقيمة التبادل. إن نظرية القيمة عند أرسطو كانت نموذجية وأخلاقية أكثر منها علمية لأنها اقتصرت على فكرة الثمن العادل ولذلك أدان الاحتكار وتحدث عن عيوب المقايضة، ورغم عدم وجود نظرية واضحة عن التوزيع إلا أن أرسطو قدم إشارات في ذلك حيث ذكر نظرية الإستغلال من خلال التفرقة بين الإثراء الطبيعي والإثراء غير الطبيعي وإعتبر التجارة من قبيل الإثراء غير الطبيعي وعارض سعر الفائدة مبرراً ذلك بأن النفوذ

غير منتجة وفوائدها هي إثراء غير طبيعي وفرق بين الأموال التي تهلك بالإستعمال والأموال التي لا تهلك بالإستعمال.

ب. الفكر الإقتصادي الروماني:

رغم سيطرة روما العسكرية على العالم إلا أنها بقيت تابعة لليونان من ناحية الفكر والمعرفة بإستثناء بعض الأعمال القانونية فلا نجد فكراً رومانياً خالصاً رغم وجود أوضاع جديدة مثل:

- دخول الاقتصاد العائلي إلى إقتصاد زراعي مغلق.
- إعتقاد إستعماري إمبراطوري.
- ظهر التضخم الشديد في القرن الثالث والخامس بعد الميلاد.

ولكن هذه المشاكل لم تجد مجالاً للفكر الإقتصادي سوى بعض الأفكار عن الفن الإنتاجي في مجال الزراعة ومعارضة صور الإستغلال الكبير للأرض وتأثيره على الإنتاج الغذائي، كما إستنكر الرومان رفض سعر الفائدة. ومن الأفكار الخاصة أيضا التي أثر بها القانون الروماني في الفكر الإقتصادي فكرة « القانون الطبيعي » التي إحتلت مكانة بارزة منذ القرن 18 وحتى أوائل القرن 20؛ كذلك يُعتبر القانون الروماني بما تضمنه من أفكار (حق كل شخص أن يعقد ما يشاء من العقود و الصفة المطلقة للملكية الفردية) أحد مصادر المذهب الفردي الذي يقوم عليه النظام الرأسمالي. ولكن على الرغم من كل هذا فلا يمكن الإقرار بوجود نظرية إقتصادية عن الرومان لحل المشكلات الإقتصادية.

2.3.1.العصور الوسطى:

كان سقوط الإمبراطورية الرومانية في الغرب والشرق، والإمبراطورية الفارسية وظهور الدولة الإسلامية إيذانا بإنهيار العالم القديم وبداية مرحلة العصور الوسطى التي شهدت تيارين من الفكر الاقتصادي: الفكر الاقتصادي الغربي والفكر الاقتصادي العربي الإسلامي.

أ. الفكر الاقتصادي الأوروبي: تتلخص أهم معالم الفكر الإقتصادي نتاج هذه المرحلة في فكر المدرسين الذي إزدهر في جامعات أوروبا الوليد، وهي جامعات كانت تقوم أساسا على تدريس اللاهوت بقصد تكوين رجال الدين، وعلى الأخص فكر سان توماس الإكويني ويتمثل جوهر فكر المدرسين في محاولة التوفيق بين الدين والفلسفة أي بين الإيمان والعقل، وهي محاولة تكمّل في الواقع الصورة التي بدأها العصر القديم وإستمرت في الفكر الإسلامي طوال قرون وتقوم على إستخدام المنهج الإستنباطي من منهج أرسطو في معالجة أوضاع المجتمع الإقطاعي.

- **أفكار سان توماس الأكويني** (1226– 1274): عادت فكرة العدل التي أشار إليها أرسطو إلى الإهتمام وذلك من خلال سان توماس الأكوينيب، فبالنسبة لأرسطو فرق بين العدل التوزيعي والعدل التعويضي؛ إذ أن العدل التوزيعي يأخذ بعين الإعتبار الإختلافات النسبية لكل فرد حيث توزع المنافع

مع مراعاة الإختلاف في الظروف الطبيعية بين الأفراد وهذا هو أساس العدل عند أرسطو؛ أما العدل التعويضي أو التبادلي هو الذي يضمن استمرار العدل التوزيعي أي إعادة التوزيع عند وجود خلل في العدل التوزيعي. وإضافة إلى أن سان توماس أعاد فكرة العدل التوزيعي عند أرسطو، وحدد المقابل العادل في المعاملات- السعر العادل- ولكن هذا التفكير أخلاقي وليس إقتصادي، كما أنه وقد طبق فكرة المقابل العادل على الأجر والربح مثل أفلاطون وأعطي حجة للملكية العامة بإعتبار أن الله خلق الأرض وما عليها. رفض سان توماس سعر الفائدة مثل أرسطو وتبنى نفس الحجج إذ يعتبر أن في سعر الفائدة استغلال للفقراء وبالتالي حرمت الفوائد على رجال الدين أولاً ثم على جميع المسيحيين في القرن 13.

ب. الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي: في أحضان التاريخ أو الفلسفة التاريخية نجد الفكر الإقتصادي العربي ولا شك أن مبادئ الدين الإسلامي هي أول وأهم مصادر هذا الفكر، فقد تضمنت هذه المبادئ تنظيم بعض الجوانب الإقتصادية الهامة يمكن أن نذكر دون تدخل الدولة لتحقيق ما قد يترتب على ذلك من مساوئ، تقديس العمل والحث عليه وقدم المفاصلة بين أنواعه المختلفة، ومن ثم لا يوجد فيه تحفظ من ناحية التجارة، تحريم الربا، ومناهضة الإحتكار وتنظيم الأسواق على أساس المنافسة الكاملة، من أشهر الرواد في الفكر الإقتصادي الإسلامي نذكر:

- **أفكار ابن خلدون** (1332- 1406.م): من أهم مؤلفاته كتاب " العبر وديوان المبتدأ والخبر" ومقدمة هذا الكتاب تعرف بـ- مقدمة ابن خلدون- ويعتبر من مؤسسي علم الإجتماع وأفكاره الإقتصادية كانت لدراسة المجتمع وتاريخ العرب والبربر ومن أهم هذه الأفكار التي جاء بها في هذا الصدد نذكر:

*- **في العمران** : المجتمع ظاهرة طبيعية أدى إليها عمران التكافل الاجتماعي ويقسم العمل أي أن الأفراد في حاجة لبعضهم البعض لتحقيق الكفاية او الإشباع من هنا تظهر أهمية تقسيم العمل.

*- **في فكرة السوق** : يعتبر ابن خلدون أن ثروة البلد ودرجة تقدمه في العمران يحددان نوع وثمن ما يطلب من السلع وهذا الطلب يؤثر في الصناعات وتقدمها، وحجم السوق عنده يعتمد على زيادة عدد السكان ويقسم العمل وهذا يقترب من التفكير الحالي.

*- **في الدولة** : بالنسبة له فإن الدولة لها عمر معين مثل الأشخاص وفي الغالب لا تتجاوز ثلاثة أجيال وهذا يعني أنه وضع نموذج لتطور المجتمع يقوم فيه السكان بدور هام إذ أنهم يتزايدون مع زيادة العمران إلى أن تنتهي الدولة وأسباب نهاية الدولة تعود إلى بعض الأشياء الإجتماعية التيلم تفكر الدولة بها.

*- **في الإنتاج:** أعطى أهمية كبرى للعمل الذي هو أساس الكسب، لكن الكسب قد يتحقق بدون عمل (الريع) وقد أشار ابن خلدون إلى هذه الفكرة عندما اعتبر أن بعض الأموال تزيد قيمتها لأسباب لا ترجع إلى العمل.

*–**في تطور الهياكل أو الأنظمة الاقتصادية** : يرتب ابن خلدون الشعوب حسب أساليب الإنتاج فيها ويضع في المقام الأول الحياة الحضرية أي الصناعة ثم الفلاحة ثم البدو وكما يشير إلى علاقة الصناعة بالزراعة وهذه إشارة إلى فكرة النمو الاقتصادي وتطور الاقتصاديات من هيكل اقتصادي إلى آخر وما أشار إليه ابن خلدون لايبعد كثيراً عما يسمى نظرية التنمية والتخلف .

*– **في الصناعة:** أولى ابن خلدون الصناعة دور كبيراً حيث تناول القضايا العامة للصناعة وخصائص بعض الصناعات وأشار إلى تخصص بعض الدول في صناعات معينة في إطار تقسم العمل على المستوى الدولي والتخصص وهو ما يناسب نظرية التجارة الدولية أو التخصص الدولي ويفسر ذلك باختلاف ظروف الإنتاج من بلد لآخر، والتخصص يؤدي إلى المهارات والمزايا النسبية وقد حلل هذا بعد ذلك ريكاردو بأكثر دقة ولكن بذور نظرية المزايا النسبة تعود لابن خلدون.

وفي دراسته للصناعة أشار إبن خلدون إلى العديد من مشاكل الأسواق؛ إذ ميز بيع السلع الضرورية والسلع الكمالية، وحذر من الإحتكار، وأشار إلى أهمية التدريب والتعليم في الصناعة ونشرها؛ كما أشار إلى أهمية الطلب (مثل كاينز) لإزدهار الصناعة.

*– **في المالية العامة** : من أهم أفكاره أنه إهتم بالضرائب والنفقات وكان ذلك ضمن نظرته العامة للدولة وتطورها من الشباب والحيوية إلى الهرم والكهولة ويرى إبن خلدون أن العمران البشري لا بد له من سياسة تنظمه. كما كان يعتقد بأن تخفيض الضرائب يحفز على العمل والإنتاج وهذا يزيد من وعاء الضريبة بالنسبة للدولة. وهذه الفكرة تعتبر الآن من أهم النظريات التي تعرف بنظرية العرض المرتبطة بالضرائب= تخفيض الضرائب يؤدي إلى الزيادة في الجباية ومداخيل الدولة.

*– **في العقلانية** : توجد مقتطفات في مقدمة ابن خلدون تدل على أساس السلوك الإقتصادي مثل العقلانية والرشد ومقارنة بين التكلفة والعائد وقد ذكر هذا من خلال تصور من خلال رد فعل الأفراد إذا أفرطت الدولة الضرائب وقد ذكر ذلك في عبارة " النفع والغرم " وهذا ما قدمته بعد ذلك المدرسة التقليدية الحديثة.

– يفرق إبن خلدون بين آثار الضرائب على الإقتصاد القومي وعلى الخزينة العامة ويعتبر أن الأهم هو تأثير الضرائب على الإقتصاد(إستثمار، إنتاج،... إلخ).

– هناك بذور لفكرة المرونة لما تحدث عن إنخفاض الضرائب التي يسميها الأعباء العامة والأسعار ما يصاحبه من زيادة في الإنتاج والإستثمار.

*– **في تدخل الدولة في الاقتصاد:**إعتبر إبن خلدون أن تدخل السلطات في السوق يلحق مضار، لأنها تستعمل نفوذها لتطويع آلية السوق لصالحها (الدولة لا تخضع للسوق).

– حذر من خلط السلطة بالتجارة وإنغماس الدولة في النشاط الإقتصادي العادي ويعتبر أن تجارة السلطات مضرة بالرعاية ومفسدة للجباية. الدولة تلجأ إلى مزايا السلطة العامة وقهرها وبذلك تفسد السوق والذي لاينجح إلا إذا توفرت المساواة والمنافسة الشريفة بين جميع المتعاملين؛ واعتبر إبن خلدون أن

تدخل الدولة في السوق يكون بسبب في غم ونكد بالنسبة للعامة وكسب غير مبرر للدولة. تحدث أيضاً ابن خلدون على خطورة إنعدام الخبرة في القطاع العام وكذلك خطورة إنعدام الثقة وهو ما تلاحظه اليوم من فساد إداري ورشوة غيرها.

- **أفكار المقريزي** (1364م – 1442): بالرغم من تأثر المقريزي بأستاذه إبن خلدون إلا أنه سلك مسلكاً آخر في تفسير الظواهر الإقتصادية حيث أن إبن خلدون إهتم "بالقيمة" في تفسير الظواهر الإقتصادية بينما أهم المقريزي بالجانب النقدي وقد أشار في تحليله إلى سوء توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع الإسلامي وطالب بضرورة إعادة توزيعه لتحقيق العدالة الإجتماعية والرفاهة الإقتصادية.

وزاد اهتمام المقريزي بالمشاكل الإقتصادية في الفترة الممتدة من– 1392 إلى 1404م– حيث مرّ العالم الإسلامي بأزمات إقتصادية كبرى خاصة–المجاعة في مصر– والتي كان سببها سوء توزيع الدخل وضعف الإنتاج وإرتفاع الأسعار؛ وفسر المقريزي هذه المجاعات بفساد سياسة الحكم التي كانت تخص نفسها بكمية كبيرة من الإنتاج الذي كان يتراكم عندها بسبب التوزيع الغير عادل والضرائب المرتفعة حتى أنها كانت تَعرض المخزون عندها من الإنتاج في الأسواق وبأسعار مرتفعة. كما لاحظ سوء الإدارة الإقتصادية وزيادة تكلفة عوامل الإنتاج معا أدى إلى زيادة أسعار المنتجات النهائية.

ويفسر المقريزي هذا التضخم بزيادة كمية النقود المتداولة في الإقتصاد الإسلامي وبهذا يكون قد وضع أول نظرية في التاريخ الإقتصادي والنقدي يتعرض لكمية النقود وأثرها على المتغيرات الاقتصادية. حيث لاحظ أن زيادة كمية النقود مع طاقة إنتاجية محددة تؤدي إلى التضخم وهوما يؤثر على التشغيل ودرجة الإشباع وطريقة توزيع الدخل مما يضر بمصلحة الطبقات الفقيرة والمنتجين الصغار مما يساعد على ظهور الاحتكارات والتكتلات في الإنتاج والتوزيع وبالتالي يمكن اعتبار المقريزي مؤسس النظرية النقدية التي قدمها بعده –إيفزبح فيشر ورواد المدرسة الكلاسيكية– إلا أن فكر المقريزي كان أعم وأدق من الكلاسيكية، حيث أنه أكد ضمنياً أثر النقود على المتغيرات الإقتصادية وبالتالي إعترف بعدم حياد النقود على عكس رواد الكلاسيكية الذين يرون أن تغير كمية النقود يؤثر فقط في الأسعار لأنهم يعتقدون ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود.

كما حاول المقريزي أن يجد حلاً لمشكلة زيادة النقود وطالب بأن تصك النقود من المعادن النفيسة حتى نتمكن تحديد كميتها لأن عرض هذه محدود وهذا تجده أيضاً في قدرة الدولة على التوسع في الإصدار النقدي؛ وفي هذا طالب المقريزي أن تكون العملة من معدن واحد فقط لأنه لاحظ تداول النحاس والفضة وبالتالي نجد أن الفكر النقدي للمقريزي قد وضع أساس لكل من قاعدة الذهب وقانون جريشام

بالنسبة لقاعدة الذهب فقد ساعد نظام قاعدة الذهب في اوروبا وأمريكا وبعض الدول النامية في إعادة تخصيص الموارد وتوزيعها وتحقيق التوازن الإقتصادي في ظل المنافسة الكاملة والإقتصاديات الحرة حيث تحقق الإستمرار النقدي وثبات الأسعار بقدر محترم جداً. وهذا يؤكد أن المقريزي كان من أنصار الحرية الإقتصادية والليبرالية [1] النقدية؛ أما قانون –جريشام– الذي يقول بأن:" العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول"، فإن جذوره توجد عند المقريزي عندما أكد بأن:" إختفاء العملات الفضية– العملة الجيدة– من التداول تاركة الساحة للعملات النحاسية– الرديئة– كان سبباً في إرتفاع الأسعار.

- **الإمام أبو حامد الغزالي:** أهم ما ساهم به فكرته عن المجتمع فقد تأثر بالإغريق في نظرتهم إلى المدينة الفاضلة وكيف يظل المجتمع متماسك ونظرتهم إلى الأرباح ومن أهم أفكار الغزالي الإقتصادية نجد :

إهتم أن يعيش المجتمع في وئام والعمل على توفير ضرورات الحياة ويقع ذلك في دالّة الرفاهية الإجتماعية بالمفهوم الحديث، وقامت فكرته على المصلحة والمفسدة لكل عمل، وبالتالي يجب على المجتمع والأفراد القيام بالأعمال الصالحة وتفادي الأعمال المفسدة؛ وتعتمد مصلحة المجتمع على الحفاظ على ما يلي: الدين، النسل، الأسرة، العقل، النفس (الحفاظ على التعليم)، المال.

أما النواحي الإقتصادية لدالّة الرفاهية الإجتماعية له فتتمثل في توفر الضروريات المادية مثل:

- المأكل والملبس والمشرب.
- ضرورة أن يكون هناك عدل وأمن وإستقرار داخلي وخارجي.
- ضرورة توفر الحاجات التي تشمل جميع الأشياء التي تسهل الحياة، وكذلك التحسينات وهى الأشياء الترفيهية إذا لم تخالف الشريعة الإسلامية.

وكما يرى الإمام الغزالي أن الإنسان يجب عليه أن يعمل ليحسن من مستواه ولا يكتفي بما يسد رمقه لأن التخاذل يجعل الأجساد تضعف، كما أن إنتاجية الأفراد تضعف أيضا؛ ومقارنة بالإغريق"أرسطو" الذين قاموا بتوفير الإحتياجات فإن الإمام الغزالي أضاف المحسنات، حيث يرى أن على الدولة توفير الضروريات وهى حد الكفاية وهو حد متغير مع الزمن، كما توصل الإمام الغزالي لجلب الثروة إلى تقسيم النشاط الإنتاجي إلى:

- نشاط أولي: يضم الصناعات مثل الصناعات الغذائية (ملبس ، تشييد المساكن : يعني الصناعات الأولية – صناعات تخدم الصناعات الأولية مثل صناعة الحديد والتجارة .

1– **تعرف الليبرالية** على أنها: "نظرية أو فلسفة سياسية تقوم على أفكار تدعو للحرية والمساواة، فالليبرالية الكلاسيكية تدعو إلى الحرية، بينما الليبرالية الاجتماعية تدعو إلى المساواة، ويتبنى الليبراليون أفكاراً تدعو إلى حرية التعبير، وحرية الدين، والحفاظ على الحقوق المدنية، بالإضافة إلى المساواة بين الجنسين".

-الأنشطة التكميلية: مثل صناعة الخبز وطحن الحبوب دور الدولة هو التنسيق بين جميع الصناعات .

وتوصل إلى مبدأ تقسيم العمل من خلال العملية الإنتاجية وأعطى مثال للإبرة بأنها تمر بـ 25 مرحلة إنتاجية قبل أن تصل للمستهلك وهو يشبه ما قاله آدم سميث عن الدبوس وبالتالي يمكن إعتبار أن سميث طور فكره الغزالي بخصوص تقسيم العمل لكن سميث كان أوضح عندما تحدث عن التخصص.

واهتم الإمام الغزالي بالتعاون في العملية الإنتاجية واعتبر أن الإنتاج يتبعه الاحتياج لعملية المبادلة واعتبر أن النقود تنقسم إلى ذهب وفضة مثل ارسطو.

*- **في عمل السوق:** إن الطريقة التي حلل بها الإمام الغزالي عمل السوق جعلت من المؤرخين يعتبرونه أول من أسس لروح الرأسمالية، فقد نادى بالحرية الكاملة في عمل الأسواق وحرية التسعير، وأن الثمن العادل هو الناتج من إلتقاء ثمن البائع مع المشتري والذي عرف بـ"سعر التوازن" فيما بعد، كما دعى الإمام الغزالي إلى ضرورة وجود مراقبة على السوق لمحاربة التخزين والبيع بسعر مرتفع ومحاربة الغش والتدليس.

*- **في دور الدولة:** من واجبات الدولة الأساسية عند الغزالي هي المراقبة على الأسواق والأنشطة الأساسية سواء زراعية أو صناعية، والنمو الإقتصادي يستلزم تدخل الدولة لإقرار العدالة والأمن والإستقرار.

*- **في المالية العامة:** أهمية إدارة أموال الدولة بكفاءة، أي لابد أن تكون الضرائب عادلة أي تصاعدية والإنفاق يكون على تقديم الخدمات.